مركز السلام للدراسات الاستراتيجية
PEACE CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

القصف الإسرائيلي على دولة قطر في سياق مقارن مع القصف الإيراني لقاعدة العديد

المنظور القانوني والاستراتيجي

إعداد مشترك بين

الدكتور اكرم حسام - رئيس مركز السلام للدراسات الاستراتيجية

الدكتور محمد بوبوش – استاذ العلاقات الدولية بجامعة وجده بالمغرب

صادر بتاريخ

21 سبتمبر 2025 – القاهرة

تقديم:

تعرضت دولة قطر في أقل من ثلاثة أشهر لإعتدائين على سيادتها الاقليمية، ففي الثالث والعشرين من يونيه 2025 تعرضت لضربة صاروخية من جانب إيران استهدفت مقر قاعدة العديد في قطر، ضمن تطورات حرب إيران مع إسرائيل والمعروفة " بحرب الأثنى عشر يوماً" ، وفي التاسع من سبتمبر 2025م تعرضت دولة قطر أيضاً لهجوم مباغت من جانب إسرائيل، استهدف مناطق مدنية (حي كتارا) وكان المقصود منها تنفيذ عملية اغتيال جماعية لقيادات حماس الموجودة في هذا المكان.

تكشف هذه الهجمات على دولة من خارج مربعات الصراع في المنطقة أن هناك متغيرات جديدة قد طرأت على بيئة الأمن في المنطقة منذ السابع من اكتوبر 2023م ، وأن أنماط ومسارات بعض العلاقات الثنائية وربما الجماعية في المنطقة في اتجاهها للتغيير أيضاً، فإذا كانت دولة قطر تقوم بأدوار دبلوماسية معروفة وجهود للوساطة وقناة اتصال فاعلة في بعض الملفات بالمنطقة بما فيها الملفين الايراني والإسرائيلي الفلسطيني، وأمنها لم يسلم من الهجوم، فما حال دول أخرى منخرطة في دوائر الصراع الاقليمي بشكل أو بأخر.

في هذا السياق ، يقدم هذا التحليل رؤية مقارنة للهجومين اللذين تعرضتا لهما دولة قطر سواء من إيران أو من إسرائيل، سواء من الناحية القانونية او السياسية مع التركيز على الدلالات الاستراتيجية وردود الأفعال في الحالتين.

أولاً: التحليل من الناحية القانونية:

يتســـاوى الاعتدائين الإيراني والإسرائيلي على دولة قطر – **رغم اختلاف ســـياقات ومبررات كل هجوم عن الأخر** – في التوصـــيف القانوني لهما من وجهة نظر القانون الدولي، ففي الحالتين تعتبر هذه الأعمال عدائية ومجرمة وفق القانون الدولي، لكونها تســـتهدف – **دون مبررمقبول قانونياً وســـياســـياً** – دولة عضـــو بالأمم المتحدة، فاســـتهداف أراضي أو مناطق ســـكنية أو حتى مناطق أمنية ومقرات عســـكرية لدولة غير منخرطة في النزاع يعتبر عملاً من أعمال العدوان ، لذلك فإن القصـــف الإيراني لقاعدة العديد في يونيو الماضي 2025م وكذلك القصـــف الإسرائيلي على مناطق مدنية في قطر في ســبتمبر 2025م يعد عدوانا و انتهاكًا صريحًا لســيادة قطر، وبالتالي فهو عمل غير قانوني وفقًا لميثاق الأمم المتحدة (المادة 2 التي تحظر استخدام القوة ضد وحدة أراضي الدول). كما يمكن اعتباره خرقًا لقواعد القانون الدولي الإنساني.

ولإعمال المقارنة بين الحدثين:

في حالة القصـف الإيراني تحججت إيران بأنها تسـتهدف قاعدة أمريكية وانها لم تسـتهدف دولة قطر، على الرغم من عدم دقة هذا الطرح، فالقاعدة الأمريكية موجودة على الأراضي القطرية وضمن سيادتها ، ولا يمكن اعتبارها أراضي أمريكية حسب ما طرحت بعض الكتابات الإيرانية في حينه، لذلك تقع مســـئولية حمايتها من الناحية القانونية على الدولة المســـتضـــيفة وليس على الدولة صـاحبة القاعدة، إلا إذا كان هناك اتفاق بين البلدين خلاف ذلك (وهذا الأمر غير موجود بطبيعة الحال في ضـوء ما جاء به اتفاق تأسـيس القاعدة نفسـه والاتفاقات اللاحقة له والتي تم بموجبها تجديد وجود القاعدة في قطر حتى عام 2040 والذي تم في عام 2018 خلال جولة الحوار الاســـتراتيجي القطري الأمريكي الأول ، والإتفـاق الاحق في عهـد الرئيس بـايـدن (ينـاير

2024م) الذي تم بموجبه تمديد التعاون العسكري بين البلدين وتمديد الوجود العسكري الأمريكي في قاعدة العديد لمدة 10 سنوات إضافية.
بينما نجد أن الحالة الأخيرة التي قامت بها إسرائيل بقصف قطر كانت أشد حدة وأكثر جلاء في ملابساتها من الناحية القانونية، حيث جاء الاستهداف في ظروف سلمية تماماً للعلاقات القطرية الإسرائيلية (لا يوجد توتر سياسي أو دبلوماسي بين البلدين بل على العكس تؤدي قطر دور الوساطة في ملف حرب غزة وتستقبل بشكل مستمر مسئولين إسرائيليين على أرفع مستوى من الخارجية والموساد وغيرها ويلتقى مسئوليها بالمسئولين الإسرائيلين بشكل مستمر ضمن جهود الوساطة ونقل الأفكار بين حماس وإسرائيل – لا توجد حالة نزاع قائم ومعلن أمام المجتمع الدولي على حدود أو أراضي مثلاً وبالتالي لا توجد تحشدات عسكرية أو تحرشات بين الجانبين - كل مؤشرات التوتر الذي يمكن ان يُفضي للعمل العسكري المباغت أو لأي شكل من أشكال الضربات الاستباقية او الإجهاضية بغض النظر عن مدى مشروعيتها في كل الحالات غير موجودة). من هنا جاء استهدف إسرائيل لمنطقة مدنية في دولة لا تشارك في النزاع(حي كتار وهو من الأحياء الراقية بمدينة الدوحة ويستضيف بشكل مستمر الكثير من الفعليات الأدبية والثقافية والندوات والمؤتمرات والعروض الفنية ، وبه مناطق سكنية راقية أيضاً يقطن غالبيتها أجانب ورجال أعمال ودبلوماسيين).

ثانياً: طبيعة التعامل القطري مع الإعتداء الايراني :

من الناحية السياسية تحتفظ قطر بعلاقات سياسية قوية مع إيران، ولعبت أدواراً معروفة كقناة اتصال بين الولايات المتحدة وإيران ، وكذلك في مسار التقارب الايراني الخليجي بشكل عام، وقد تقوت هذه العلاقات بعد عام 2017م وامتدت لتعاون اقتصادي قوي وارتفاع في نسب التبادل التجاري مقارنة بالفترات ما قبل 2017م ، مع ذلك ظل للوجود الأمريكي في قطر من خلال قاعدة العديد نقطة رمادية في العلاقات بين طهران والدوحة، حيث تتحدث إيران بشكل مستمر عن خطورة وجود هذه القواعد في منطقة الخليج وتطالب بإخلائها وتدعو لإنشاء نظام أمن إقليمي خليجي مشترك يجمع ضفتي الخليج، وقد طرحت هذه الرؤية في 2019 من خلال ما عرف "بمبادرة هرمز" التي تحمست لها قطر لكن المشروع جوبه برفض وتحفظ من دول خليجية أخرى خاصة السعودية والبحرين والكويت.

احتواء قطري للموقف مع فجوة نفسية:

لذلك ونتيجة للتقارب السياسى الموجود ومكانة إيران في الاستراتيجية الدفاعية القطرية – سبق الإشارة إليها – حاولت دولة قطر تجاوز ازمة قصف قاعدة العديد، خاصة وأنها جاءت في سياق مواجهة إقليمية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ولم تشأ القيادة القطرية أن تكون جزء من هذا الصراع، واعتبرت الضربة حادث عرضي، لا يجب أن يؤثر على علاقاتها التاريخية مع إيران، مع ذلك ترك أثراً في العقلية القطرية يصعب تقدير حجمه ومداه ، فهذا أول استهداف إيراني لأراضيها (لا توجد سوابق اعتداء فعلاً) وقد وضح مؤشرات ذلك فيما يلي:

- تحليل آراء القطريين وتعليقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي تشير لهذا الإستياء ويرفضون المبررات الإيرانية حول الضربة.

- على المستوى السياسي القطري أظهرت دولة قطر استيائها من استهداف أراضيها، وأن كل المبررات التي قدمتها إيران لم تكن مقنعة لها ولا حتى لباقي دول مجلس التعاون، والدليل على ذلك الموقف الجماعي الموحد بإدانة السلوك الإيراني عقب اجتماع وزاري للممثلين الدائمين بالدوحة .
- الطيران القطري كان هو أخر شركات الطيران الإقليمية والدولية التي استعادت عملياتها من وإلى إيران بعد شهر تقريباً من وقف الحرب، وكان ذلك تعبيراً عن استياء قطري من استهداف أراضيها.
- أعادت هذه الضربة التذكير بحديث وتقييمات بعض المسئولين الإيرانيين عن دولة قطر والتي كانت تتحدث عن تراجع قطر عن بعض وعودها السابقة لإيران بعد تسوية الأزمة الخليجية، بينما في المقابل قدمت قطر للأتراك دعم مالي واقتصادي كبير والشركات التركية تستحوذ على قطاع واسع من الاستثمارات المحلية داهخل قطر، بالإضافة للتعاون العسكري المتميز وشراء الأسلحة .
- كذلك استياء إيران من لعب قطر أدوار متناقضة وأحياناً تضطر بالمصالح الإيرانية كما حدث في موقفها من التحالف مع تركيا لإسقاط نظام الأسد خلال فترة الثورة وحتى دعمها للحكم الجديد في سوريا وتقديرهم بأن قطر تلعب أدوار محدودة في مسار المفاوضات بين الغرب وإيران مثل دورها في عمليات نقل الأموال المجمدة المفرج عنها من كوريا الجنوبية ودول أخرى، كما أنها قناة فاعلة لنقل بعض الرسائل لبعض الأطراف الإقليمية والدولية وخاصة للولايات المتحدة ، وهذا هو التقييم الإيراني الحقيقي للدور القطري وما يقدمه من فؤائد لها.

التقييم من الناحية الاستراتيجية:

برغم صدور تصريحات ومواقف قطرية رداً على اعتداء إيران على قاعدة العديد في يونيه الماضي، وصدور تصريحات ومواقف خليجية وعربية قوية أيضاً جميعها ندد بالسلوك الإيراني وحذر من تبعاته، خلاف بعض المواقف الاقليمية والدولية التي ادانت او استنكرت الهجوم، وانعقاد بعض الاجتماعات واللقاءات بين عدد من القادة من دول مجلس التعاون الخليجي عقب هذا الهجوم، إلا أن هجوم إيران على قاعدة العديد في قطر قد مر دون أزمة دبلوماسية أو قانونية بين طهران والدوحة، وحدث ذلك نتيجة حرص القيادة الإيرانية السريع على احتواء الموقف في وقتها عبر رسائل صريحة وحتى لقاءات مع مسئولين قطريين للتأكيد أن قطر لم تكن هي المقصودة بالأمر بل الولايات المتحدة التي شاركت في مسار الحرب وقصفت المنشآت النووية الإيرانية، كما كان للإخطار الإيراني المسبق لقطر قبل الضربة دوره في التقليل من حدة المفاجأة والصدمة على الأقل على المستوى الشعبي في قطر وحتى في دول الخليج الأخرى، ولا ننسى أن دولة قطر تعتبر إيران عنصر مهم في معادلة أمنها الاستراتيجي وقوة وازنة اثبتت فائدتها لدولة قطر في أكثر من مناسبة وأخرها الأزمة الخليجية، لذلك ستظل حريصة على علاقات استراتيجية معها رغم بعض الحوادث العارضة بين البلدين .

مع ذلك لابد أن نشير أن الواقعة (قصف طهران لقطر) تركت بلا شك أثر نفسى سلبى في نفوس القطريين تجاه إيران، حيث طرحت أسئلة عديدة منها لماذا اختارت طهران الدوحة لتنفيذ ردها

على الولايات المتحدة رغم كون الدوحة من أقرب دول الخليج لها، وهناك من تحدث عن بدائل عديدة للقواعد الأمريكية بالمنطقة.
لذلك على المستوى السياسي سيتم استيعاب آثار هذه الضربة على المدى القريب والمتوسط، لكن يخشى من وقوع مواجهة للمرة الثانية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة خاصة بعد تفعيل آلية العقوبات (سناب باك) مؤخراً ورجوع الملف الايراني لمربع ما قبل 2015م ، ويخشى مع هذا السيناريو أن تتعرض قطر ودول خليجية أخرى لقصف من إيران باتجاه القواعد الامريكية الموجودة، وعندها نظن أن مسار العلاقات الايرانية الخليجية سيتغير وقد يعود لمربع التوتر مرة أخرى.
أما على المستوى الاستراتيجي، ستظل قطر تحافظ على علاقات طبيعية مع إيران، لاعتبارات الجوار الجغرافي من ناحية ، واشتراك البلدين في أكبر حقل غاز بالمنطقة وربما بالعالم (حقل الشمال / باريس)، علاوة على دور إيران كعنصر توازن في استراتيجية الأمن الوطني القطري ، لكونها دولة صغيرة مساحة وسكاناً ومحاطة بدول كبيرة.

ثالثاً: الضربة الإسرائيلية على قطر :

السياق السياسي والاستراتيجي :

متغيرات العلاقات القطرية الإسرائيلية بعد اكتوبر 2023م :

تحتفظ قطر بعلاقات جيدة مع إسرائيل منذ تسعينات القرن الماضي ، وكانت من أوائل الدول الخليجية التي فتحت مكتب اتصال بالدوحة لإسرائيل، والذي اغلق فيما بعد بسبب ضغوط الإنتفاضة الفلسطينية الثانية . ومعروف أن الاتصالات لم تنقطع بين الجانبين خاصة بعد وصول حماس للسلطة في قطاع غزة، ولعبت قطر أدوار معروفة للتنسيق السياسي أحياناً بين قيادات الحركة (الموجودة في قطر) والجانب الإسرائيلي خاصة، فيما يتعلق ببعض المسائل السياسية والمالية، ولولا هذا التنسيق ما تمكنت قطر من الدخول لقطاع غزة (التحركات العلنية للسفير محمد العمادي بين قطر وقطاع غزة) وتنفيذ بعض المشاريع الخدمية هناك لصالح سكان غزة ومنها المشروع الأكبر " مدينة حمد" وعدد من المستشفيات والمشاريع التنموية . كما تمكنت قطر عبر هذا التنسيق أن تدخل في ملف الوساطة إلى جانب مصر في حروب غزة الأخيرة بما فيها جهودها المشهودة منذ اكتوبر 2023م وحتى الآن، وقد أكسبتها هذه الجهود ثقة وإشادة دولية متكررة خاصة من الولايات المتحدة.
من الناحية الاستراتيجية . يمكن القول أن سياسة قطر في الملف الفلسطيني بشكل عام وتجاه حركة حماس بشكل خاص والتي جاءت ضمن سياق تأييد قطر ي / تركي مشترك لمشروع الإسلام السياسي بالمنطقة، الذي انتعش بعد مرحلة 2011م وتراجع فيما بعد بعد 2013 (سقوط حكم الإخوان في مصر) قد تم استغلاله - دون أن يكون ذلك مقصوداً بالضرورة - من جانب الولايات المتحدة خاصة في مرحلة الرئيس أوباما تجاه المنطقة بشكل عام (دون الدخول لمزيد من التفاصيل) ، وعلى التوزاي تلاقى مع مضامين الرؤية الإسرائيلية للمنطقة أيضاً في بعض الجوانب، خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الملف الفلسطيني، حيث مثلت إزدواجية السلطة بين حماس والسلطة الفلسطينية ، أو ما عرف بمعادلة الضفة / القطاع إطاراً سياسياً مناسباً لإسرائيل

للمماطلة من استحقاقات السلام ، وتكريس الاستيطان ، بحجة غياب الشريك الفلسطيني، وغياب الاجماع الفلسطيني.
قطر من وجهة نظرها ترى أنها تقدم دعم كبير للقضية الفسطينية، سياسياً ومالياً، وتعتبر استضافتها لقادة حماس في الدوحة لا يختلف كثيراً عن استضافتها لقادة طالبان في مرحلة ما (مع اختلاف سياقات كل حالة)، بمعنى أنها تلعب هذا الدور لصالح الاستقرار والأمن في هذه الملفات بالتنسيق الوثيق مع الدول الفاعلة وأصحاب المصحلة وعلى رأسها الولايات المتحدة.
، ومع الوضع في الإعتبار العلاقة القوية بين قطر والولايات المتحدة ، فلا يمكن فهم استضافة قطر لعناصر حماس في الدوحة إلا ضمن إطار التنسيق والقبول الأمريكي / الإسرائيلي بذلك، كجزء من مضامين الدور الذي يمكن لقطر القيام به في الملف الفلسطيني.
أما في مرحلة ما بعد اكتوبر 2023م. فقد وضح أن إسرائيل غيرت رؤيتها للملف الفلسطيني بشكل عام، وانتقلت للمسار الأكثر تطرفاً ومضمونه استغلال حادثة طوفان الاقصى للإنقضاض على ما تبقى من القضية الفلسطينية، عبر سياسات عديدة - نراها ولا نزال - على مدار العامين السابقين ومنها سحب المشروعية السياسية والقانونية من السلطة الفلسطينية ، ضم الضفة الغربية لإسرائيل، اعادة احتلال قطاع غزة، التراجع عن فكرة حل الدولتين، تصفية القضية بالكامل، وتحويلها فقط لقضية إنسانية، التخلص من حماس بعد أن لعبت الدور المطلوب منها على مدار أكثر من خمسة عشر عاماً.
في مقابل ذلك، ربما لم تستوعب قطر هذا الأمر بشكل واضح، أو لنقل أنها لم تتجاوب معه، حسب ما تريد إسرائيل، فقدمت عبر قناة الجزيرة دعماً إعلامياً للسردية الفلسطيينية للحرب ، تعزز من فكرة المقاومة، وتكشف الممارسات الإسرائيلية على الأرض بالصوت والصورة ، ولعبت دور أيضاً في تحشيد الموقف الدولي ضد هذه الممارسات ، خاصة من خلال تغطيتها الواسعة للمظاهرات التي حدثت في اوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى مثل إستراليا وغيرها ، ما مثل ضغوطاً اخلاقية وسياسية على صناع القرار في هذه الدول لتغيير مواقفهم من الحرب.
هذا الدور الإعلامي تحديداً نُظر إليه من جانب إسرائيل على أنه دور عدائي لها، حيث يقف في صف حماس بالمطلق، بل اعتبرت إسرائيل أن الجزيرة بمثابة زراع إعلامي لحماس وكتائب القسام في حرب غزة ، لذلك تم مداهمة مكاتبها في غزة والضفة الغربية أكثر من مرة، ومنعها من تغطية الاحداث ، استهداف صحفي الجزيرة ومراسليها في قطاع غزة، شن حملات إعلامية ضد قطر ووصفها بدعم الإرهاب وتوفير ملاذ آمن لقيادات وعناصر حماس .
كان استهداف إسرائيل لإسماعيل هنية في العاصمة الإيرانية طهران بداية المؤشرات على أن قطر وإسرائيل على مقربة من التصادم الاستراتيجي حول الملف الفلسطيني، فأدانت قطر هذا الاستهداف وأقامت جنازة شعبية لإسماعيل هنية بالدوحة بأكبر مساجدها وحضرها كبار المسئولين بالدولة على رأسهم الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. مع ذلك ساعد الاحتياج الإسرائيلي للدور القطري في ملف الوساطة على أن تبقى هذه التوترات مكتومة، ويتم تجاوز كل الحوادث التي سبق الإشارة إليها من قبل ومنها استهداف مراسلي قناة الجزيرة بشكل متعمد.
ولابد أن نشير أن إسرائيل لم تكن تريد لهذه الوساطة أن تنجح في الوصول لإي اتفاق يوقف الحرب، لذلك استغلت عوامل كثيرة لإيجاد ثغرات بين الوسطاء (وحاولت في بعض الأوقات

إحداث فتنة أو وقيعة بين مصر وقطر وإظهار تنافسية الدور بينهما، لكن حكمة القيادتين المصرية والقطرية كانت واضحة بهذه النقطة، ولم تنزلق لهذه التفاهات والمحاولات المفضوحة، واستمرتا في جهودهما المشتركة لإيجاد طريق لإتفاق ينهي الحرب.

ومع دخول حرب غزة مراحلها النهائية، مع إطلاق عملية عربات جدعون الثانية، والتي تستهدف تهجير أهل غزة وتمهيد الأرض للسيطرة الإسرائيلية الكاملة على القطاع، والتمهيد كذلك لخطة ترامب حول غزة (تحويلها لمدينة استثمار عقاري ومنتجعات سياحية بشراكة امريكية إسرائيلية)، بدأت الحكومة اليمنية الإسرائيلية في التصرف وهى تحت ضغوط داخلية ممثلة في أهالي الرهائن وبعض الأصوات المعارضة للحرب ، وضغوط دولية واضحة من المجتمع الدولي (موجه الاعتراف بالدولة الفلسطينية خاصة من دول مثل فرنسا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى) بشكل هستيري، لعلمها أن عامل الوقت ليس في صالحها.

هذه الهستيريا الاسرائيلية التي تم تغليفها بمضامين تواراتية لإضفاء المشروعية عليها - الحديث عن إسرائيل الكبرى، نكران الحق الفلسطيني بالمطلق، التوتر مع مصر ، تهديد إيران ودول المنطقة بأنه لا يوجد ملاذ آمن لأي عنصر أو جماعة استهدفت أمن إسرائيل .... الخ- وجدت أن مسار المفاوضات الذي تقوده قيادة حماس في قطر لن يتغير في ظل وجود بعض القيادات الكبيرة هناك، مثل خليل الحية وخالد مشعل وغيرهم ، لذلك وجدت أن اللحظة مناسبة لإحداث فراغ في المستوى القيادى الأول في حماس، لعلها تجد الوقت الذي يساعدها على إنهاء مهمتها في غزة، وفي نفس الوقت تفقد حركة حماس بوصلتها السياسية وقياداتها الكبيرة المتمرسة في التفاوض، وفي نفس الوقت توصل رسالة لقطر بأن عليها إبعاد عناصر حماس من أراضيها، وبالفعل سبق لإسرائيل أن طلبت ذلك بشكل مباشر عقب اغتيالها لإسماعيل هنية، لكن قطر تحججت بالاحتياج لهذه القيادات للمضي في عملية المفاوضات والوساطة القائمة بين الحركة وإسرائيل.

الرسائل الإسرائيلية من محاولة استهداف قيادات حماس بالدوحة:

مثل يوم التاسع من سبتمبر 2025م نقطة زمنية مهمة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية القطرية حيث تعرضت قطر لهجوم جوي مباغت بسلاح الجو ، بالتنسيق مع جهاز الأمن العام (الشاباك) الذي استهدف قيادات حركة حماس في الدوحة. وعلى الرغم من فشل الهجوم في اغتيال هذه القيادات ، غير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض الاعتراف بفشل العملية ، واعتبر أن الهدف من العملية كان رسالة ليس فقط لقطر ولكن لكل دول المنطقة التى تستضيف عناصر وجماعات معادية لإسرائيل بأنها ليست بعيدة عن الاستهداف الإسرائيلى لها، وكانت إشارات غير مباشرة لدول مثل تركيا التي تستضيف عناصر من حماس أيضاً، وربما ماليزيا ، وكذلك بالنسبة للدول التي تستضيف عناصر من جماعة الحوثي، وهناك من تحدث عن مصر أيضاً باعتبارها من العواصم التي تستقبل القيادات الفلسطينية بجميع طوائفها بما فيها حركة حماس للتشاور السياسي معها وليس بالضرورة أن القاهرة تستضيفها في مقرات أمنة.

بالتأكيد كانت تريد إسرائيل للعملية أن تنجح في التخلص من قيادات حماس، حيث أن نجاحها سيكون بالفعل ضربة موجعة للحركة وضربة قوية لقطر في نفس الوقت، كما أن فشل العملية سيسبب احباط في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بعد النجاحات الكبيرة التي حققتها في لبنان واغتيال قيادة حماس في القطاع ونجاحاتها في حرب إيران الأخيرة .

لذلك حاولوا عدم الاعتراف بالفشل في العملية، بل أن رئيس الحكومة نيتناهو وقادة الجيش الإسرائيلي والموساد لم يخفوا نجاحهم من تحقيق "مكاسب لسياسة الردع" وأن ما حدث في الدوحة يشبه "عملية ميونيخ" عندما صدر قرار رئيسة الوزراء الإسرائيلية "غولدا مائير" للقضاء على جميع القادة الفلسطينيين المتورطين في عملية اغتيال 11 رياضيا إسرائيليا خلال الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام 1972، نفذتها جماعة «أيلول الأسود» الفلسطينية، وهو ما تم تحقيقه بشكل ملحوظ من خلال عمليات اغتيال جرت في دول عربية وأوروبية.

تشير السردية الإسرائيلية إلى أن استهداف قيادات الحركة في الخارج يهدف إلى تقويض قدراتها التنظيمية والسياسية. بالنسبة لقطر الوسيط في المفاوضات، فإن هذا الهجوم يعد خرقًا غير مسبوق للقواعد الدبلوماسية، حيث أُقيم في دولة ليست طرفًا مباشرًا في النزاع.

الرسالة الموجهة لحماس. عملية "قمة النار" كما سمتها إسرائيل تمثل مضي الدولة العبرية قدما في استراتيجية "قطع رؤوس قيادة "محور الشر"، وبأن قواعد التفاوض الآمنة أصبحت الآن أهدافا. **وأن** الغارة كانت تهدف على تحقيق هدفين: الأول إبعاد "خليل الحية"، رئيس حركة حماس في غزة، وربما "زاهر جبارين"، القيادي في الحركة، اللذين يمثلان موقفا متشددا تجاه مطالب حماس في المفاوضات، من فريق حماس التفاوضي. والثاني تأكيد إسرائيل ملاحقتها حماس في أي مكان في العالم، حتى ولو تطلب الأمر التورط في مواجهات مع دول صديقة أو شريكة للولايات المتحدة الامريكية.

رسالة لقطر . الرسالة الموجهة إلى قطر تكمن في أن حماية صانعي القرار لها تكلفة، ولوسطاء آخرين، بأن نافذة التدريج قد أغلقت. وقطر الآن أمام معادلة معقدة، فإما أن تستمر في الوساطة، مما يبرز ضعفها أمام انتهاك سيادتها، أو أن تنسحب، مما يفقدها المكانة الإقليمية التي بنتها على مدى العقدين الماضيين. وبهذه الطريقة، تسعى إسرائيل لتقويض الدور القطري كوسيط أساسي .

رسالة للدول العربية والإقليمية . توجه الضربة إشارة بأن استضافة القيادات الفلسطينية قد تعرض الدول المستضيفة للخطر. والهدف هو ردع دول أخرى مثل تركيا ولبنان وحتى إيران عن تقديم الدعم السياسي أو توفير ملاذ آمن لقيادات المقاومة. الذين لاحصانة لهم أينما وجدوا كما صرح بذلك ممثل إسرائيل في مجلس الأمن، وتؤكد بوضوح أنه لا يوجد رادع للكيان المحتل ولا حدود لسياسات نتنياهو وجنرالاته. فهو يشبه الذئب المتوحش الذي يتعطش للدماء ولا يميز بين حليف أو عدو، فالجميع بالنسبة له يمثلون فريسة طالما أنه لم يشبع نهمه بعد. وهذه الرسالة هي بمثابة إنذار للجميع، بما في ذلك أولئك الذين يعتقدون أنهم في حماية الأمريكيين أو اتفاقات أبراهام.

الخطوات القطرية للرد على الاعتداء الإسرائيلي:

أمام الحالة الإسرائيلية الأخيرة فكان الأمر مختلف نتيجة عامل الصدمة والمفاجاءة غير المتوقعة التي شعر بها ليس القطريين كشعب لكن على مستوى القيادة القطرية نفسها بكل مستوياتها السياسية والعسكرية والأمنية، الجميع شعر بالغدر خاصة وأن أحد عناصر قوات الحماية القطرية فقد حياته في هذا الهجوم، بعكس الهجوم الإيراني في يونيه الماضي الذي لم يسفر عن أي قتلى أو جرحى، لذلك سنجد أن قطر ستكون مضطرة لإتخاذ إجراءات ما على الأقل لتهدئة الشارع القطري الذي انزعج من هذا الهجوم الغادر، ولتوصيل رسالة لإسرائيل أو أي دولة أخرى

بأن قطر بإمكانها التحرك الدبلوماسي والقانوني - **على الأقل في ضـــوء توازنات القوة الحالية وقدرات قطر على الرد الخشـــن والتي يســـتبعد معها خيارات القوة وفق المنطق وحســـابات العقلانية المعروفة عن القيادة القطرية-** لإدانة أي اعتداء على ســـيادتها وحشـــد الرأى العام الدولي والإقليمي معها. وبهذا الخصوص سلطت قطر المسارين التاليين:

المسار الأول : التصعيد الدبلوماسي

وهو ما شـــاهدناه في التحرك القطري للحصـــول على الإدانة الدولية للســـلوك الإسرائيلي باتجاه مجلس الأمن ، الذي عقد جلســـة طارئة بهذا الخصـــوص وأدان العدوان الإسرائيلي على قطر- الهجمات التي وقعت في الدوحة. وأكد أعضـاؤه -في بيان لهم- أهمية وقف التصـعيد، وشـددوا على دعمهم لسيادة دولة قطر، كما أكد كل أعضاء المجلس دعمهم للدور الرئيسي لقطر في جهود الوساطة بالمنطقة إلى جانب مصر والولايات المتحدة.

اقليمياً ، تحركت قطر على المســـتويين العربي والإقليمي لعمل قمة عربية إســـلامية مشـــتركة ، تضمن لها موقف جماعي عربي إسلامي مساند لها ، وهو ما تحقق بالفعل من خلال القمة العربية الطارئة التي دعت لها الدوحة واستضافتها على عجل وخرجت ببيانات جميعها تصب في صالح دعم قطر ودعم سيادتها وأمنها وإدانة الاعتداء الإسرائيلي عليها.

هذا بجانب إثارة الموضـوع دولياً وإقليمياً من جانب الدبلوماسـية القطرية في كل العواصـم التي تتحرك فيها، للحصـول على مواقف داعمة لأمنها وسـيادتها ، ويتوقع ضـمن هذا السـياق أن تثير قطر هذا الموضـــوع خلال كلمتها في الجمعية العامة لأمم المتحدة في 23 من ســـبتمبر الجاري 2025م.

المسار الثاني : التصعيد القانوني:

اتجهت قطر لتصعيد موقف قانوني ضد إسرائيل عبر المحاكم الدولية - سبق لقطر خلال الأزمة الخليجية أن سلكت هذا المسار القانوني ، وحققت به بعض النجاحات الملموسة سواء دعاوى التعويض أو تحميل المسـئولية القانونية عن بعض الخسـائر المادية والمعنوية التي تعرضـت لها خلال الفترة من (2017 – 2020 م) - وبالمثل هذا الأمر يفتح المجال أمام قطر للاسـتفادة من الوســـائل القانونية، مثل التوجه إلى محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية، لتأكيد الطابع غير المشروع لهذا الاعتداء، وهو بالفعل ما تعمل عليه قطر حالياً، حيث توجه وفد قانوني قطري برئاســـة وزير الدولة في الخارجية القطرية "محمد الخليفي" إلى جنيف لمقابلة مســـئولي المحكمة الجنائية ومناقشـــة الأمر معهم، لتحريك دعوى جنائية ضـــد إسرائيل بهذا الخصـــوص وأوضـــح الخليفي أنه عقد اجتماعات أكد فيها التزام قطر بدعم مســـار العدالة الدولية، وضـــمان محاســـبة مرتكبي الجرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب وأعمال العدوان، ومنع إفلاتهم من العقاب، في إطار القانون الجنائي الدولي، وتركزت المناقشات على الاشتراطات التي تطلبها المحكمة قبل تحريك الدعوى الجنائية.

رابعاً: احتمالات تكرار الضربة مستقبلاً:

لا يوجد موانع لتكرار هذه الضربة مستقبلاً إلا تعهد أمريكي صريح للدوحة بذلك، وهو بالفعل ما حصلت عليه قطر من الرئيس ترامب الذي وعد بعدم تكرار هذه الحادثة مرة أخرى، لكن ذلك لن يمنع إدارة ترامب من الطلب من قطر إبعاد عناصر حماس عن أراضيها وإغلاق المكتب

السياسي لحماس بالدوحة، خاصة وان رسالة إسرائيل لقطر كانت واضحة وقوية ، رغم أنها فشلت في اغتيال القيادات المرصودة.
ونلاحظ أيضاً أن قطر لم توجه أي مسئولية للولايات المتحدة عن هذا الهجوم، ولا حتى بالتلميح، رغم علمها أن مثل هذه العمليات لا تتم إلا بتنسيق مسبق مع الولايات المتحدة والضوء الأخضر للتنفيذ، فقطر تدرك حجمها جيداً ولا تريد أن تدخل في علاقة متوترة مع الرئيس ترامب، بل على العكس تقدمت بخطاب سياسي ايجابي للغاية إزاء العلاقات القطرية الأمريكية ، ودعت لتقوية هذه العلاقات وتوقيع اتفاق أمني جديد مع الولايات المتحدة.
وللتذكير فإن قطر ساعدت إدارة ترامب في التوسط لإبرام اتفاقيات سلام بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأرمينيا وأذربيجان. كما ساعدت الدوحة في تحرير رهائن أمريكيين في فنزويلا و روسيا، لذلك تواجه واشنطن ، معادلة دقيقة وحساسة، كونها الداعم الرئيسي لإسرائيل عسكريًا وسياسيًا، بينما تعتمد في الوقت نفسه على قطر كمركز استراتيجي لتمركز قواتها وشريك أساسي في قضايا غزة وأمن الطاقة العالمي. ومن ثم، يبدو من غير المحتمل أن تسمح إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتكرار الأزمة، أو تحويلها إلى نزاع علني مع الدوحة. بل على الأرجح، ستسعى الإدارة إلى تهدئة التوترات من خلال إرسال رسائل طمأنة وإعادة صياغة تفاهمات أمنية غير معلنة، لضمان استمرار التعاون ومنع تكرار أي هجمات مماثلة على الأراضي القطرية.

الخلاصة والنتائج:

من الواضح أن المنطقة تمر بالفعل بلحظة تحول دقيقة، تستدعي الإنتباه للمتغيرات التي حصلت بعد اكتوبر 2023م ، ولا تزال عملية تغيير قواعد اللعبة بالمنطقة مستمرة، ولذلك يجب أن نقرا الضربات التي تعرضت لها دولة قطر ضمن هذه السياقات الاستراتيجية المتغيرة، وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي:

- تشكل الهجمات على قطر سواء من إيران أو من إسرائيل تحول نوعي غير مسبوق في المنطقة، لكونها الاعتداء الإسرائيلي وكذلك الإيراني الأول المباشر على دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يمثل منطقة ذات حساسية استراتيجية عالية، كونها مركزًا لإنتاج الطاقة العالمية ومفترق طرق حيوية للملاحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط أمن هذه المنطقة ارتباطًا وثيقًا بالاستراتيجية الأمريكية من خلال وجود قواعد عسكرية ضخمة وحضور بحري كثيف. لذلك، فإن هذه الضربات لا تستهدف قطر فحسب، بل تؤثر أيضًا على عمق الأمن الجماعي للخليج، الذي يُفترض أن يستند إلى تضامن أقوى وأكثر تماسكًا مقارنة بأي أشكال أخرى من التعاون العربي.
- تؤكد هذه الهجمات على دولة قطر مدى الحاجة لمراجعة للسياسات الأمنية الخليجية، ومدى الوثوق في مظلة الحماية الأمريكية ، فقطر ليست الدولة الوحيدة التي فشلت الولايات المتحدة في حمايتها تحت مظلتها الأمنية من الهجمات، إذ توجد سوابق من الحوادث المشابهة التي عجزت فيها أمريكا عن الوفاء بدورها كمظلة أمان للدول التي تمتلك قواعد بها أو يربطها معها علاقات استراتيجية وعسكرية قوية. من أبرز هذه الحوادث الهجمات على منشآت أرامكو النفطية في السعودية عام 2019، والتي شكلت ضربة قوية للهيبة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتكرر المشهد في يناير من العام 2022، عندما

استهدفت "جماعة أنصار الله الحوثي" أهدافًا حساسة في أبو ظبي ودبي بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة، دون أي تدخل أمريكي يُذكر. وفي يونيو من العام نفسه، استهدف الإيرانيون قاعدة العديد الأمريكية، وهو الحدث الذي كشف ضعف وقصور المظلة الأمنية الأمريكية، مما دفع دول الخليج لإعادة النظر بشكل شامل في الضمانات الأمنية الأمريكية، مما دفع المملكة العربية السعودية لإعادة تقييم مدى الاعتماد على الولايات المتحدة، وربما جاء التوجه السعودي لتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان والتوجه الإماراتي لتوقيع اتفاقية مشابهة مع الهند ضمن هذا السياق (بغض النظر عن تقيمنا لأهمية هذه الخطوة ومدى جديتها وإمكانية تفعيلها على الأرض والإشكاليات التي يمكن ان تثيرها مستقبلاً ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي ، خاصة مع توقيع دولتين خليجيتين لاتفاقية دفاع مشترك مع دولتين معاديتن وبينهما حالة حرب وتوتر مستمر منذ منتصف القرن الماضي).

- الأزمة التي تعرضت لها قطر سواء مع إيران في يونيه الماضي أو مع إسرائيل في سبتمبر الجاري 2025م توضح بلا شك، أن انتهاك سيادة دولة خليجية، لا يُعتبر قضية دولة خليجية بعينها، بل يمثل مسألة تتعلق بمنظومة الأمن الجماعي للخليج. وهذا قد يفتح المجال لتشكيل موقف خليجي موحد يرفض أي استهداف للعواصم الخليجية تحت أي ظرف، مما يضع حدودًا واضحة لمثل هذه العمليات مستقبلاً، سواء بالحصول على ضمانات قوية من الولايات المتحدة، أو من خلال رفع التكلفة السياسية لأي عمل مماثل مستقبلاً من خلال مواقف خليجية سياسية قوية، أو من خلال زيادة مستويات التنسيق الأمني والعسكري الخليجي، واستغلال مثل هذه الهجمات للدفع قدماً بمسار مشاريع التعاون العسكري الخليجي (القيادة العسكرية الموحدة – التعاون الاستخباراتي – الاستراتيجية الدفاعية الخليجية المشتركة).
- في ظل العمليات المتواصلة من قبل إسرائيل وأجهزتها الأمنية لملاحقة قادة حركة «حماس» داخل فلسطين وخارجها، وخاصةً بعد الهجوم على قطر، التي تعتبر إحدى دول الوساطة بين إسرائيل وقيادات «حماس»، تواجه حركة حماس في الوقت الراهن خيارين استراتيجيين، الأول هو العودة إلى التمركز في دولة واحدة قد توفر لها بعض الحماية السياسية، والثاني هو اعتماد استراتيجية الانتشار بين عدة عواصم لتقليل فرص تعرض قيادتها للضغوط أو الضربات القاصمة.
- إن استهداف قادة حماس في الدوحة، التي تُعتبر حليفة استراتيجية للولايات المتحدة ويفترض أنها تحظى بدعم أميركي في الجوانب الأمنية والسيادية، ستجعل من الصعب على قادة حماس في الخارج العثور على ملاذ آمن في عواصم أخرى، إذ قد تتردد أي دولة تفكر في استضافتهم بسبب المخاوف من التعرض للاستهداف والأزمات الأمنية.
- في حال طالبت الدوحة قادة حماس بمغادرتها، أو قررت القيادة البحث عن وجهة جديدة، قد تكون تركيا هي الخيار الأكثر ترجيحًا. وتستضيف أنقرة بالفعل عددًا من قادة الحركة، مثل خليل الحية، الذي سبق أن كان هدفًا لعملية اغتيال في الدوحة، والذي أظهر حضوره بشكل بارز بعد تصفية "إسماعيل هنية" في طهران و"محمد السنوار" في غزة.

- من غير المستبعد أن ينتقل بعض قادة الحركة المؤثرين إلى دول مثل الجزائر أو موريتانيا، حيث جرى في فترة من الفترات بحث نقل بعض القيادات إلى الجزائر، وانتقال آخرين إلى ماليزيا، قبل أن يتم استبعاد الأخيرة لظروف أمنية معينة.
- لا شك أن الحدث الأخير يوحي بأن فترة "الملاذ الآمن" التي كانت تتمتع بها حماس في قطر قد تكون على وشك الانتهاء، مما سيُعقّد المشهد الإقليمي ويمهد الطريق لإعادة صياغة تحالفات الحركة وخياراتها المستقبلية. في هذا الإطار، ستضطر قطر إلى إجراء توازن دقيق بين طموحاتها الدبلوماسية والضغوط التي تمارسها القوى الكبرى، مما قد يؤثر على دورها في ديناميكيات الشرق الأوسط.
- لا شك أن الشرق الأوسط مقبل على حالة من الفوضى واللايقين، ويبدو أن الهجوم الإسرائيلي على قطر شكل نقطة مفصلية في علاقات إسرائيل مع دول منطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع استمرار إسرائيل في إطلاق تهديدات لم تقتصر على الدول التي تعاديها فقط، وإنما طالت أيضا دولا تدخل معها في علاقات مثل مصر وتركيا، الأمر الذي يدفع دول المنطقة إلى التحرك تحسبا لهذه التهديدات. فالأكيد أن قطر ستسعى لجمع دول أخرى لمعارضة إسرائيل، مما قد يؤدي أيضا إلى فتور العلاقات مع دول اتفاقات إبراهيم. وهذا يعكس تغييرًا في الاستراتيجية الإسرائيلية لتوسيع نطاق المواجهة لتشمل دولًا تحتضن قيادات فلسطينية.
- رغم تعليق دولة قطر الوساطة عقب الحادث مباشرة كرد فعل انفعالي ومطلوب أيضاً في مثل هذه الظروف ، إلا أن الشيخ محمد بن عبد الرحمن وزير خارجية قطر قد اكد أن الوساطة جزء من هوية قطر، وأنها لن تتوقف حتى يشهد السلام سبيلًا واضحًا، لكنه أشار إلى أن "الأحوال الحالية لا تسمح بإعادة الوساطة فورا بعد هذا الهجوم".
- بالهجوم الذي تعرضت له قطر من إيران وإسرائيل على التتالي (فارق زمني ثلاثة أشهر تقريباً) فإن السيادة القطرية قد تعرضت لضرر معنوي ملموس، حيث أن الصورة التي تشكلت في الأوساط الإقليمية والدولية تشير إلى عدم احترام واضح من القوى الاقليمية الكبرى بالمنطقة لهذه السيادة، خاصة الدول صاحبة المشاريع التوسعية ، كما أن واشنطن لم تعبر عن اعتراضها على اختراق إسرائيلي غير مسبوق لدولة تعتبر حليف استراتيجي للولايات المتحدة ومحور مهم من محاور حركتها بالمنطقة.
- على الرغم من جهود إدارة دونالد ترامب في "ضبط" الوضع، فإنها تعكس رؤية مختلفة للإدارة الأميركية في الصراع تتسم بالفوضى، إذ أنها تتنازل لإسرائيل للقيام بخطوات جريئة وتجاوز المحظورات. ومع ذلك، فإن واشنطن ربما تريد إيصال رسالة تفيد بعدم اهتمامها بوجود "شركاء" أو "حلفاء" في المنطقة، بل تعمد إلى هدم جميع القواعد السابقة المتعلقة بإدارة الصراع والعلاقات، والتي على الرغم من عدم حياديتها في السابق، لكنها كانت تحافظ على بعض من التوازن المحسوب والمطلوب لإدارة العلاقات بين أقطاب متنافسة.
- من الواضح بشكل قوي أن الثقة الخليجية بالضمانات الأمنية الأميركية تتآكل منذ سنوات، في ظل تحوّل استراتيجي مرتقب للولايات المتحدة عن منطقة الخليج لصالح منطقة آسيا والباسفيك، وخشية دول الخليج من أن تسلم واشنطن - بعد نهاية حرب غزة وإضعاف

إيران - قيادة المنطقة استراتيجياً لإسرائيل، التي عبرت سريعاً عن رؤية توسعية للهيمنة من خلال ما سمي بإسرائيل الكبرى التي شملت ضمن نطاقها أراضي من دول خليجية أيضاً مثل الكويت والسعودية، كما أن هذا التراجع ترافق مع شعور بأن الولايات المتحدة لا تبدي اهتمامًا كافيًا بالمخاوف الأمنية الخليجية، خصوصًا تجاه إيران أيضاً .

- خلاصة القول ، نحن (جميع دول المنطقة) مقبلون على مرحلة جديدة، بها قدر كبير من الخوف وعدم اليقين إزاء السياسة الأمريكية تحديداً ، بعد ما اظهرته من دعم مطلق لإسرائيل في كافة تحركاتها، كما تتعزز هذه المخاوف مع اقتراب إسرائيل من الإفلات من عقالها حرفياً ، مع عودتها لمقولات بعض مؤسسيها والسرديات التاريخية والتوراتية التي تدعم رغبتها في الهيمنة والتوسع ومحاربة الجميع من أجل إسرائيل الكبرى . وغني عن الذكر أنه في حال إقدام إسرائيل على أي حماقات من هذا القبيل ستدخل المنطقة برمتها في حالة فوضى وصراع مسلح قائم على أسس دينية عقائدية، يصعب تقدير حجمه ومآلاته حالياً ، لكنه سيكون بكل تأكيد مرحلة سوداء قادمة، تستدعي من مؤسساتنا اليقظة والاستعداد للأسوء.